الأمم المتحدة

A/HRC/56/72

الجمعية العامة

Distr.: General
25 June 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

18 حزيران/يونيه – 12 تموز/يوليه 2024

البندان 2 و10 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تعزيز التنسيق من أجل التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل*

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يركز هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 28/54، على التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان من أجل تعزيز تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. ويشكّل التقرير أساساً للمناقشات المزمع عقدها خلال حلقة النقاش المواضيعية السنوية بشأن التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان أثناء الدورة السادسة والخمسين للمجلس. وقد تأثر إعداد التقرير بأزمات السيولة الحالية التي تؤثر على الأمم المتحدة. وتعرض هذه النسخة المختصرة من التقرير مساهمات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

* قُدِّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد انقضاء الموعد النهائي بغية تضمينه أحدث المعلومات.

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 28/54، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) أن تنشئ وتتعهد، من خلال قدرات إضافية مخصصة، مستودعاً إلكترونياً لأنشطة التعاون التقني وبناء القدرات فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. ووفقاً للتكليف الصادر عن المجلس، سيتضمن المستودع الإلكتروني التبرعات المقدمة من الدول، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، والمنظمات الدولية والإقليمية، والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني. وطلب المجلس إلى المفوضية، في القرار نفسه، أن تقدم إليه في دورته السادسة والخمسين تقريراً يتضمن معلومات عن البيانات المجمعة في المستودع الإلكتروني على أساس سنوي لتكون أساساً لحلقة النقاش المواضيعية السنوية في إطار البند 10 من جدول الأعمال، بشأن "تعزيز التنسيق التقني وبناء القدرات فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل".

2- وتؤثر أزمة السيولة التي تعرفها الميزانية العادية حالياً[1] على الأمانة العامة للأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك المفوضية، مما يعوق قدرتها على التنفيذ الكامل لمسؤوليات ولايتها، بما في ذلك الولاية المسندة إليها بموجب قرار المجلس 28/54.

3- وأثر الوضع المالي أيضاً على التعيين في وظائف جديدة ضرورية لإنشاء وتعهد المستودع الإلكتروني للتعاون التقني وبناء القدرات، وكذلك لإعداد التقرير السنوي الذي طلبه المجلس في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وبناء على ذلك، أرجئ إنشاء المستودع الإلكتروني إلى عام 2025، وفقاً لمقرر المجلس 115/55. وتؤكد هذه الصيغة المختصرة للتقرير التزام المفوضية بضمان استمرارية الأنشطة الصادر بها تكليف، وإن كان ذلك على نطاق أضيق.

4- واجتمعت المفوضية، في حدود الموارد المتاحة، مع مقدمي القرار 28/54، وممثلي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب التنسيق الإنمائي، وممثلي منظمات المجتمع المدني. وصاغت المفوضية أيضاً مذكرة شفوية عممت في 15 كانون الثاني/يناير 2024، تدعو فيها الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني إلى تقديم مساهمات[2]. وحدد مرفق المذكرة الشفوية معايير مفصلة يقصد بها الشروع في وضع تصور للمستودع على الإنترنت وتوجيه أصحاب المصلحة في جمع المعلومات وبلورة مساهماتهم الأولية لكل من المستودع وهذا التقرير. وقدم أيضاً مبادئ توجيهية لتحديد تدخلات التعاون التقني الفعالة والمستدامة والقابلة للتكرار، ويشجع على استكشاف التكاملية، بما في ذلك تكاملية التوصيات المقدمة من هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة. وتعرب المفوضية عن امتنانها للمساهمات الواردة من أذربيجان، وإكوادور، وإيطاليا، وباراغواي، وتايلند، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، ولبنان، وملديف، وكذلك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

(1) انظر بيان المراقب المالي للأمم المتحدة بشأن حالة السيولة في الميزانية العادية، 28 كانون الأول/ديسمبر 2023؛ وانظر أيضاً A/78/574.

(2) أعيد تعميم المذكرة الشفوية في 12 نيسان/أبريل 2024.

أولاً- الحالة الراهنة والإطار السياساتي

5- الاستعراض الدوري الشامل عملية فريدة لاستعراض الأقران، تنظر في سجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء. وتستمد هذه الآلية، المؤسسة على مبادئ المساواة في المعاملة بين جميع الدول وعلى العالمية، مضمونها من عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك الآليات الدولية لحقوق الإنسان. والمساهمات المقدمة من أصحاب المصلحة الآخرين، مثل الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، ضرورية لضمان معالجة جميع الشواغل الهامة المتعلقة بالحماية في توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

6- وتتيح عملية الاستعراض الدوري الشامل للدول الفرصة لعرض الإجراءات المتخذة لتعزيز حالات حقوق الإنسان والتصدي للتحديات التي تواجه ضمان حقوق الإنسان. ويعتمد الاستعراض الدوري الشامل، من خلال عملية يتم توليها وطنياً، على التعاون والحوار البناء، استناداً إلى التزام الدول الأعضاء بتنفيذ التوصيات المقدمة أثناء الاستعراضات والتي تدعمها الدول قيد الاستعراض.

7- وبدأ الاستعراض الدوري الشامل جولته الرابعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، مركزاً على تعزيز تنفيذ التوصيات وتأثيرها على المستوى الوطني. وقد تميزت هذه الجولة حتى الآن بمشاركة وفود أكثر تنوعاً وتوازناً بين الجنسين في دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل واعتماد البند 6 من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان. وتضم الوفود ممثلين عن جميع فروع الحكومة، بما في ذلك البرلمانات والسلطة القضائية، إلى جانب ممثلي السلطة التنفيذية. وقد لوحظ مستوى متزايد من المشاركة من جميع أنواع أصحاب المصلحة.

8- ويجري تعزيز المزيد من أوجه التآزر والتكامل مع الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، مما يؤدي إلى مشاركة أقوى وأكثر اتساقاً مع جميع آليات حقوق الإنسان. ويؤدي هذا التعاون المعزز إلى فهم أكثر دقة لحالات حقوق الإنسان المعقدة في مختلف المناطق، مما يسفر عن توصيات أدق هدفاً وأكثر اتساقاً. وتقدم الدول الأعضاء بشكل روتيني توصيات خلال الحوارات التفاعلية، بما في ذلك إصدار دعوات دائمة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والتصديق على الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وإنشاء آليات وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة.

9- ومن السمات المميزة للجولة الرابعة زيادة إشراك المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع مراحل الاستعراض الدوري الشامل، تماشياً مع نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. وتعد الجهود المنسقة داخل منظومة الأمم المتحدة لدعم مشاركة الدول الأعضاء في الاستعراض الدوري الشامل وتنفيذ توصياته أمراً بالغ الأهمية للنهوض بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 90 في المائة من غايات أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 169 هدفاً تعكس ما يقابلها من معايير دولية لحقوق الإنسان وللعمالة[3]. ويجري إدماج التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، بما فيها التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، بشكل متزايد في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وما يتصل به من تخطيط وبرمجة للأمم المتحدة، مما تضعه أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتعاون وثيق مع أصحاب المصلحة. وتماشياً مع توصية مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، سيبدأ المفوض السامي العمل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية

(3) A/HRC/51/9، الفقرة 3. وانظر أيضاً https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Development/SR/AddisAbaba/SDG_HR_Table.pdf؛ و Danish Institute for Human Rights, “The human rights guide to the Sustainable Development Goals”، متاح على الرابط التالي: https://sdg.humanrights.dk/.

بشـأن تقديم تقارير إلى المفوضـية عن الكيفية التي تعتزم الأفرقة أن تدمج بها توصـيات الجولة الرابعة للاسـتعراض الدوري الشـامل في برمجتها القطرية. وتهدف المبادرة إلى تتبع الدعم المقدم إلى البلدان في تنفيذ التوصـيات، كجزء من عمل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المسـتدامة، على النحو الذي أبرزه رئيس مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات[4].

10- وقد وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني، الممارسات الجيدة التي تبين الأثر الإيجابي للانخراط في الاستعراض الدوري الشامل، واختبرتها. وتنطوي هذه الممارسات على إمكانات هامة للترتيب المنظومي والتكرار[5].

11- وقد ازدادت التوصـيات منذ بداية الجولة الرابعة[6]، وهو اتجاه ينبغي أن يصـاحبه اسـتثمار أقوى وأكثر استمرارية في تصميم وتقديم المساعدة في إطار التعاون المتعدد الأطراف والمشاركة البناءة من أجل تنفيذها ومتابعتها. وفي هذا السـياق، يجب تكثيف جهود المجتمع الدولي لتعزيز التعاون التقني، بما في ذلك في تصـميم وتنفيذ المبادرات والبرامج الرامية إلى تقديم الدعم والدفع قدماً بالعمليات الرامية إلى بناء وتعزيز المؤسـسـات الوطنية والإقليمية، والأطر القانونية، والسـياسـات، والخدمات، وقدرات أصـحاب المصـلحة، مما سـتكون له آثار إيجابية طويلة الأجل على تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان[7].

12- واعتمد المجلس القرار 30/51 بتوافق الآراء في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ توصـيات الجولة الرابعة. ودعا المجلس، في ذلك القرار، إلى زيادة المساهمات لصندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. ويقدم الصـندوق الأخير المسـاعدة المالية والتقنية لمسـاعدة البلدان على تنفيذ التوصـيات الصـادرة عن عملية الاسـتعراض الدوري الشـامل، بالتشـاور مع البلد المعني وبموافقته. كما طلب المجلس في ذلك القرار إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تنشئ قدرات مخصصة لآلية الاستعراض الدوري الشامل في كل مكتب من مكاتبها الإقليمية خلال الجولة الرابعة. ومن شأن هذه القدرات المكرسة أن تدعم تعميم مشـاركة جميع الدول الأعضـاء في الأمم المتحدة وأن توفر الدعم المالي والتقني للبلدان النامية، ولا سـيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصـغيرة النامية، من أجل تنفيذ توصـيات الاسـتعراض الدوري الشـامل، بالتشـاور مع البلد المعني وبموافقته. وتتواصـل جهود المفوضـية لنشـر المسـتشـارين الإقليميين للاستعراض الدوري الشامل، على الرغم من القيود المؤقتة المفروضة على التوظيف داخل الأمانة العامة في تموز/يوليه 2023، وذلك بهدف الانتهاء من نشر جميع المستشارين الإقليميين بحلول نهاية عام 2024.

13- وفي السـنوات الأخيرة، ازداد الطلب على التعاون التقني وبناء القدرات، بما في ذلك طلبات تيسير تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل[8]. ومع ذلك، لا تزال الفجوات المالية والتنسيقية قائمة، حيث إن الموارد المتاحة غير كافية لتلبية الطلب المتزايد. ويلزم تعزيز التنسـيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة وصـناديقها وبرامجها، وكذلك مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، من أجل توفير الدعم التقني الكافي والمناسب التوقيت للدول الأعضاء لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وتخلق المعالجة

(4) A/HRC/55/78 (نسخة منقحة متقدمة)، الفقرة 57.

(5) انظر مفوضـية الأمم المتحدة السـامية لحقوق الإنسـان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسـيق التنمية، *UN Good Practices: How the Universal Periodic Review Process Supports Sustainable Development* (2022).

(6) وزاد العدد الإجمالي للتوصيات التي تلقتها الدول قيد الاستعراض بنسبة 287 في المائة من نهاية الجولة الأولى إلى نهاية الجولة الثالثة.

(7) انظر A/HRC/52/80، وA/HRC/53/63.

(8) A/HRC/53/58، الفقرة 14.

الفعالة للثغرات المالية والتنسيقية طريقاً للنهوض بحقوق الإنسان، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والوفاء بالتعهد بعدم ترك أحد خلف الركب، وفي الوقت نفسه تعزيز التعاون والعالمية ومبدأ المساواة في المعاملة لجميع الدول.

ثانياً- التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان لتعزيز تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل

14- شددت أذربيجان في مساهمتها على أن التعاون التقني يتيح فرصة قيّمة للدول لتبادل الخبرات الملموسة فيما يتعلق بالمساعدة اللازمة لتنفيذ الالتزامات في ميدان حقوق الإنسان، وفقاً للأولويات والاحتياجات الوطنية، بما في ذلك توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وأبلغت أذربيجان عن تقديم معلومات عن الدعم المالي والإنساني المقدم إلى 80 بلداً، في الفترة من 2019 إلى 2023، فيما يتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وكذلك عن التبرعات المقدمة إلى وكالات الأمم المتحدة لتلبية احتياجات التنمية البشرية والاحتياجات الإنسانية ضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

15- وأبلغت ملديف عن العملية والخطوات ذات الصلة المتخذة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي تلقتها خلال الجولة الثالثة، وتحديداً لتسريع الجهود الرامية إلى إنشاء آلية وطنية لتنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان والإبلاغ عنها ومتابعتها. وقدمت ملديف تفاصيل عن الأنشطة التي نفذتها بدعم من المفوضية بهدف وضع تصور الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة وتحديد هيكلها، مع التركيز على تيسير تبادل الخبرات والممارسات الجيدة من البلدان الأخرى، وكذلك الدعم التقني لتعزيز قدرة الآلية الوطنية. وأبلغت ملديف عن الإنشاء الناجح للآلية الوطنية، بما في ذلك الأطر المؤسسية التي أنشئت لضمان وضوح عملها واستدامته واستمراريته بكفاءة.

16- وأبلغت باراغواي عن تنفيذ برنامج للتعاون التقني من أجل إنشاء نظام رصد التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان (المعروف بمختصره الإسباني SIMORE)، بقيادة وزارة الخارجية. ويركز البرنامج على نقل الخبرات لإنشاء آلية وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، استنادًا إلى عنصرين أساسيين: القدرة التكنولوجية والبنية التحتية (منصة إلكترونية متاحة)؛ وإنشاء شبكة جهات التنسيق من المؤسسات ذات الصلة المسؤولة عن تشغيل البرامجية. وإضافة إلى ذلك، تتضمن الآلية الوطنية منصة مشاركة لمنظمات المجتمع المدني.

17- وسلطت باراغواي الضوء، من بين النتائج والآثار الرئيسية، على أن الآلية الوطنية عززت البروز الإعلامي لحقوق الإنسان ووطدت نهج حقوق الإنسان داخل مؤسسات الدولة وأضفت الطابع المؤسسي عليه. ويسَّرت إمكانية الوصول من دون تعقيد إلى معلومات محدثة عن التقدم المحرز والتحديات في تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان وقدمت إسهامات ملموسة في تحقيق أهداف خطة عام 2030، ولا سيما الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

18- وذكرت باراغواي أن نظام رصد التوصيات قد أُقيم منذ عام 2016، وهو يغطي الأرجنتين، وأوروغواي، والجمهورية الدومينيكية، وشيلي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وهندوراس. كما تم الإبلاغ عن استمرار العمل بهذا النظام في البرازيل والسلفادور.

19- وعلى الرغم من محدودية الآثار المترتبة في الميزانية، يتم تقاسم تكاليف برنامج التعاون التقني بين البلد المتلقي وباراغواي؛ ولسهولة استخدام المنصة مزايا ملحوظة في تكرار البرنامج. وقد سلطت باراغواي الضوء على الحاجة إلى مواجهة التحديات، بما في ذلك التغييرات في الإدارة العامة، والإبقاء

على الالتزام والتحفز في صفوف شبكة جهات التنسيق وضمان استمراريتها والتعزيز المستمر لقدراتها. وتشمل الدروس الرئيسية المستفادة أهمية وضع أطر معيارية وإضفاء الطابع المؤسسي على الآلية داخل الدولة من خلال قوانين تنظيمية، وتوفير مساحة ملائمة للتنسيق بين المؤسسات، وتخصيص موارد في الميزانية للموارد البشرية والقدرات التقنية الدائمة، وتعزيز إشراك الحكومات المركزية والمحلية ودعمها سياسيا في تنفيذ التوصيات المتسم بالتعقيد، وتعزيز أوجه تآزر أقوى مع آليات الرصد من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتوصي باراغواي بإشراك جميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك السلطتان التشريعية والقضائية، في الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة.

20- وشددت باراغواي على الإمكانيات الكبيرة لقابلية نظام رصد التوصيات للتكرار والتكييف مع مختلف السياقات والاحتياجات والمصالح القطرية، وشددت على أن الالتزام السياسي والمؤسسي للسلطات على أعلى مستوى أمر حاسم في ضمان استدامته.

21- وأبلغت إكوادور عن إنشاء نظام معلومات لحقوق الإنسان (يسمى "سيدريتشوس" (SiDERECHOS)) استجابة لتوصية للاستعراض الدوري الشامل تلقتها عام 2012. وتم بناء النظام على أربع ركائز: مكتشف للمعايير؛ ومكتبة؛ وتقارير حقوق الإنسان الجاري إعدادها؛ ورصد التوصيات. وقد أُطلق النظام، الذي طُوِّر بمساعدة تقنية من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، عام 2014 وتشترك في إدارته وزارة الخارجية وأمانة حقوق الإنسان.

22- وسلطت إكوادور الضوء على العديد من التحديات، بما في ذلك المعوقات التي تعرفها الموارد المالية والبشرية، في دعم تحديثات نظام معلومات حقوق الإنسان، وكذا حالات التأخير الكبيرة لمقدم الخدمة. والتحديثات المستمرة ضرورية لضمان رصد موثوق به ويمكن تتبعه لتنفيذ التوصيات. وإضافة إلى ذلك، تم الإبلاغ عن عدد من الصعوبات، بما في ذلك عدم وجود مكانة مؤسسية للآلية التي لها ولاية غير محددة ولا تتمتع باستقلالية كافية عن الحكومة. وأوصت إكوادور بإنشاء آلية وطنية موحدة لها الأولوية والدعم الكافي من أجل الإبلاغ عن التوصيات ومتابعتها.

23- وأبلغت جمهورية فنزويلا البوليفارية عن الجهود التي تبذلها لمتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي تلقتها خلال الجولة الثالثة، بما يتماشى مع أحد المجالات ذات الأولوية المحددة في مذكرة التفاهم الموقعة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان عام 2019، أي تحسين القدرات على متابعة التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة. وشملت تلك الجهود أنشطة بناء القدرات التي اضطلعت بها المفوضية لفائدة الموظفين العموميين الرئيسيين من أجل تعزيز الانخراط في الاستعراض الدوري الشامل وتعزيز متابعة التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان.

24- وإضافة إلى ذلك، أشارت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان ما فتئت توفر التعاون التقني لتيسير إنشاء آلية وطنية للإبلاغ عن التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان وتنفيذها ومتابعتها، وذلك تماشياً مع توصية الاستعراض الدوري الشامل التي تلقتها خلال الجولة الثالثة من الاستعراض. وقد حددت تحديات، منها نقص معرفة الموظفين العموميين بالاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات، جرت معالجتها من خلال برنامج بناء القدرات وأسفرت عن زيادة الوعي والمشاركة الإيجابية خلال دورة الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل المعقودة عام 2022. وأفادت جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن التدابير القسرية الأحادية الجانب أعاقت إنشاء الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، وتحديداً في الحصول على منصة رقمية. وأوصت بإنشاء آلية لضمان نقل المعرفة المكتسبة داخل المؤسسات العامة، إلى جانب نشر المعرفة بشكل متسق.

25- وأوجزت مساهمة لبنان الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة. وأبلغت عن إنشاء قسم لحقوق الإنسان داخل الجهاز الأمني، مكلفٍ بتجميع المعلومات عن حالة حقوق الإنسان المتعلقة بالأحداث والعنف المنزلي والاتجار بالبشر. ويساهم قسم حقوق الإنسان في إعداد التقارير لآليات حقوق الإنسان ويوفر التدريب للموظفين، إلى جانب أنشطة أخرى. كما أنشأ لبنان آلية شكاوى للتحقيق في الشكاوى المقدمة ضد موظفي الأمن الداخلي ولجنة لمراقبة الاحتجاز والسجون. وتم تفويض قسم حقوق الإنسان للإشراف على تدابير مثل فصل النساء والأحداث في زنزانات مخصصة. وإضافة إلى ذلك، أنشأ الجيش اللبناني مكتباً مخصصاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل نشر المعلومات ذات الصلة في صفوفه. وتم نشر مستشارين قانونيين للعمليات العسكرية واتخذت تدابير لضمان حقوق المحتجزين في مرافق الاحتجاز العسكرية. وشددت المساهمة على دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز قدرات الأفراد العسكريين في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

26- وتركزت مساهمة تايلاند على نُهج وكالة التعاون الدولي التايلاندية، في إطار وزارة الخارجية. وقد أدت مهمة الوكالة، القائمة على دبلوماسية التنمية والشراكات العالمية، إلى إقامة التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع بلدان في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومع بلدان في جنوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، مع التركيز على تبادل المعرفة والخبرة وأفضل الممارسات في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والزراعة والصحة العامة والثقافة، بما يتماشى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأشارت المساهمة إلى مشاريع التعاون الإنمائي التي نفذتها وكالة التعاون الدولي التايلاندية، تماشياً مع توصيات الاستعراض الدوري الشامل، ولا سيما: في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في مجال العدالة، والتي أدت إلى إنشاء دائرة محكمة إدارية؛ وفي كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في مجال الصحة العامة، مما أدى إلى تطوير استجابة لتفشي الأمراض المعدية والناشئة؛ وفي بوتان، في مجال البنية التحتية وبناء القدرات، مما أدى إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الطبية؛ وفي كينيا، بناءً على طلب الحكومة، الدعم التقني لتطوير التغطية الصحية الشاملة؛ وفي بوروندي والسنغال، تبادل المعارف والابتكار والتكنولوجيا في مجال الخدمات الصحية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وملديف، في مجال التعليم الشامل للجميع؛ وفي ميانمار، تقديم المساعدة في مجال الزراعة من أجل تعزيز التأهب والقدرة على تيسير العودة الطوعية للاجئين الروهينغيا والنازحين داخلياً إلى وطنهم.

27- وشددت تايلند على أهمية التعاون الثلاثي في التعاون مع الوكالات والشركاء الإنمائيين من أجل تعبئة الموارد وتبادل الخبرات والمعارف. ونفذت تايلاند، جنبا إلى جنب مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، برامج تركز على الصحة العامة، وتحديداً القضاء على الملاريا، والحد من الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية، والتأهب للأمراض الناشئة والعائدة. وبالتعاون مع مركز آسيا والمحيط الهادئ الإنمائي المعني بالإعاقة، قدمت الحكومة المساعدة التقنية من خلال بناء القدرات في مجال التنمية المراعية لمنظور الإعاقة والحد من مخاطر الكوارث المراعي لمنظور الإعاقة إلى سبع دول أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

28- وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مساهمة تؤكد فيها على تعزيز مشاركتها وتعاونها مع آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك دعمها الطويل الأمد لتنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك مشاركتها في الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة. كما قدمت أمثلة على الدعم والتعاون مع الدول الأعضاء في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وغيرها من آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك إدماجها

في القوانين والسياسات والبرامج الوطنية ومواءمتها مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما أبلغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن أنشطة ذات صلة للترويج للتوصيات المتعلقة بحقوق المرأة في بلدان مختلفة، منها الأرجنتين، والأردن، وإكوادور، وألبانيا، وأوروغواي، والبرازيل، والبوسنة والهرسك، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية مولدوفا، وجنوب السودان، والصين، وفييت نام، وكمبوديا، وكولومبيا، ونيبال. وأشارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى التعاون المشترك بين الوكالات مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بصفتهما شريكين في تقديم هذا الدعم.

29- ودعمت اليونيسيف، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، الجهود التي تبذلها حكومة الجبل الأسود للدفع قدماً بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات، مركزةً على نظم رعاية الطفل وحماية الطفل، مما أدى إلى إدخال إصلاحات على نظام الرعاية الاجتماعية ورعاية الطفل، من منظور الإدماج الاجتماعي. واعتُمد قانون جديد بشأن الحماية الاجتماعية وحماية الطفل، يحظر إيداع الأطفال دون سن 3 أعوام في المؤسسات وينص على أن إيداع الأطفال في المؤسسات يجب أن يلجأ إليه كملاذ أخير. وشملت النتائج الأخرى إنشاء معهد للحماية الاجتماعية وحماية الطفل، ونظام جديد لإدارة الحالات، وإصلاح المراكز الوطنية للعمل الاجتماعي (المسؤولة عن رفاه أكثر من 000 18 طفل من مختلف فئات الاستضعاف)، وتطوير الخدمات التي تهدف إلى تقليل اللجوء إلى مؤسسات رعاية الأطفال. ونتيجة لذلك، انخفض عدد الأطفال المودعين رهن الرعاية المؤسسية بين عامي 2010 و2019 بنسبة 50 في المائة، وبحلول عام 2017 لم يكن هناك أي طفل دون سن 3 أعوام رهن الرعاية المؤسسية.

30- ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بلورة مبادرات لتعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات، ولتحسين وضعهن في التشريعات الوطنية، والحد من العنف الجنساني في أوزبكستان. وساهمت المبادرات في تنفيذ العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك ما يتعلق بمواءمة القوانين الجديدة مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتجريم العنف المنزلي والعنف الجنساني، ومواصلة السياسات العامة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق المرأة وتيسير تمكينها. وأُشرك في هذه المبادرات، المنفذة بالاشتراك مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أمين المظالم والمجتمع المدني. وشملت النتائج الرئيسية اعتماد مرسوم رئاسي بشأن "تدابير إضافية لتعزيز الأسرة وزيادة نضال المرأة" وقانون بشأن تعزيز نظام حماية المرأة والطفل، المعتمد عام 2023. وأُخذ، من خلال اعتماد القانون، بمادة جديدة بشأن العنف المنزلي في الأسرة كجزء من القانون الجنائي. وأوصى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتهيئة الظروف التي تسمح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في آليات الرقابة، بما في ذلك رصد قضايا المحاكم والمحاكمات.

31- ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أوزبكستان. وركزت المبادرة على بناء القدرات، وتبادل المعرفة، وتطوير المهارات المتعلقة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك المعايير الدولية وأفضل الممارسات. وركزت المبادرة على الموظفين والممثلين الإقليميين لمكتب أمين المظالم ومنظمات المجتمع المدني. وشملت النتائج الرئيسية تعزيز القدرات والمهارات العملية في صفوف المشاركين، وتحسين المعرفة بحقوق ذوي الإعاقة، وتعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين.

ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

32- أكد المفوض السامي، في تقريره عن تحسين التعاون التقني وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان[9]، على الدور الحاسم الذي يلعبه التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان في تجديد الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ومنع الأزمات، وبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود والحفاظ على السلام. كما سلّط الضوء على أهمية دعم جهود الأمم المتحدة لدمج هذا الفهم في جميع شراكاتها وبرامجها المشتركة. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في التقرير الدول الأعضاء بدعم نهج شامل للتعاون التقني "يأخذ في الاعتبار عالمية جميع حقوق الإنسان - المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - وعدم قابليتها للتجزئة، وكذلك الحق في التنمية والحق في بيئة صحية". وعلاوة على ذلك، دعت إلى تعزيز قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين للمشاركة في تصميم وتنفيذ برامج التعاون التقني.

33- وتوفر توجيهات واستنتاجات وتوصيات آليات حقوق الإنسان أساساً متيناً لصياغة شكل التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان. وتضع التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل، بالاقتران مع توصيات هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، إطاراً للتعاون التقني يعالج تحديات حقوق الإنسان الأكثر إلحاحاً ويحدد من هم عرضة لخطر التخلف عن الركب. وكما تم تسليط الضوء على ذلك في المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة، كان للتعاون التقني وبناء القدرات أهمية حاسمة في إنشاء وتعزيز الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة، والنهوض بالمعارف والقدرات المتعلقة بالتزامات المؤسسات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك قطاع الأمن، ومواءمة القوانين والسياسات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، يشجع التعاون التقني في سياق توصيات الاستعراض الدوري الشامل الحوار البناء المستمر وتبادل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الوطنيين.

34- ويمثل التعاون التقني وبناء القدرات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل فرصة للدول الأعضاء لدعم وتعزيز نهج شامل للتعاون التقني وتعزيز قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين. وتتيح المشاركة المستمرة في الاستعراض الدوري الشامل في جولته الرابعة، المتسمة بالتركيز على تعزيز تنفيذ التوصيات، فرصة هامة لتعظيم أثر نتائجه من خلال التعاون التقني المبتكر المقدم إلى الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. ويعزز هذا التعاون تبادل الممارسات التي تعتبر فعالة في الاستجابة لما ينشأ من قضايا حقوق الإنسان. ويمثل المستودع الإلكتروني لأنشطة التعاون التقني وبناء القدرات من أجل لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل استثماراً في الترتيب المنظومي للمعلومات والممارسات في مجال التعاون التقني، بما يشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي. ويربط التوصيات بالإجراءات المتخذة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وللنهوض بحقوق الإنسان. وسيسهم المستودع في زيادة كفاءة مبادرات التعاون التقني القائمة والممكنة وإبرازها إعلامياً، بما في ذلك قدرتها على تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. ولزيادة المساهمة في أسس المستودع والاستفادة من نشر المستشارين الإقليميين للاستعراض الدوري الشامل، يوصى بأن تنظر الدول الأعضاء في اتخاذ مبادرات إقليمية لتبادل الخبرة الفنية في تطوير الممارسات الجيدة في مجال التعاون التقني من أجل تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

(9) A/HRC/53/63.

35- **وإحراز تقدم في هذا الصدد، من الضروري إعطاء الأولوية لتمويل التعاون التقني، وزيادة التمويل الذي يمكن التنبؤ به والمتعدد السنوات والطويل الأجل، وتوسيع قاعدة المانحين لصندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. وسيمكن ذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان من الاستجابة بشكل أسرع لطلبات الدول الأعضاء، وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات المطلوبين، وتطوير حلول لإدارة المعارف، بما في ذلك الأدوات الرقمية لتحديد الممارسات الجيدة، مثل المستودع الإلكتروني لأنشطة التعاون التقني وبناء القدرات.**

36- **وإقراراً بأن التنمية المستدامة وحقوق الإنسان يعزز كل منهما الآخر ويشكل كل منهما جزءاً لا يتجزأ من الآخر، يوصى بمواصلة تعزيز الشراكات والتنسيق فيما بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الوطنية والشركاء الإنمائيين وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن شأن ذلك أن يمكّن المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن توفر، بالتعاون مع الشركاء الدوليين والإقليميين والوطنيين المعنيين، تعاوناً تقنياً متزايد الفعالية، يربط التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل بأهداف التنمية المستدامة المقابلة لها.**